



Ministry of Trade and Industry  
وزارة التجارة والصناعة



# إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية

٢٠٢٠ / ٢٠١٦

**لمحة عن الاقتصاد الدولي والإقليمي والمحلي**

**التحديات والممكّنات الحالية في مصر**

**الإطار الاستراتيجي للنتائج المستهدفة**

**الخطوات المستقبلية والمطلوب من الأطراف المعنية**

**ما تم إنجازه في العام الأول**





Ministry of Trade and Industry  
وزارة التجارة والصناعة

# لمحة عن الاقتصاد

الدولي والإقليمي والمحلي

# لمحة عن الاقتصاد الدولي والإقليمي والمحلي

شهد الاقتصاد العالمي الكثير من التقلبات والتدهور حيث بلغ النمو في حجم تجارة السلع العالمية متوسط ١٪ وذلك خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦، وهو أبطأ معدل نمو منذ الأزمة المالية. وتباطأت التجارة العالمية بشكل كبير سواء من حيث القيمة الاسمية أو الحجم.

وترجع أهم الأسباب الرئيسية لذلك إلى:

## معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية



معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي

معدل نمو كميات التجارة العالمية

المصدر: وزارة التخطيط

• هبوط الطلب الكلي من الاقتصاديات المتقدمة؛

• ازدياد التدابير الحمائية وتباطؤ عمليات التحرير التجاري؛

• تغيير بعض الدول لسياساتها المالية والنقدية والتجارية والصناعية بتخفيض عملاتها ونقل صناعاتها إلى أسواق خارجية نتيجة لظروفها الاقتصادية وعلى الأخص الصين (حيث تستهدف زيادة الإنتاج المحلي وزيادة قطاعات الاستثمار والتصدير وتقليص الواردات الصينية والتي تمثل ١٠٪ من الواردات العالمية)؛

- تعثر الإنتاج في بعض دول الجوار وتوقف الصادرات والواردات لبعض الدول إلى أسواق بعينها بسبب الأبعاد السياسية.



Ministry of Trade and Industry  
وزارة التجارة والصناعة

# التحديات والممكّنات الحالية في مصر



# التحديات والممكّنات الحالية في مصر

- تأثر الاقتصاد المصري بتخفيض كبرى الدول لتوقعاتها للنمو الاقتصادي، خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تُعد من أهم شركاء مصر التجاريين، ومورد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر فيها، ومصدر رئيسي للتبادل الاقتصادي.

- وكذلك أثر انخفاض سعر البترول وتوقف الإنتاج والتصدير والتقلبات السياسية في بعض دول الجوار على الصادرات والواردات المصرية على حد سواء.

- وكذلك أثرت التقلبات السياسية التي شهدتها مصر إبان ثورتين متتاليتين بشكل سلبي على كافة مؤشرات الاقتصاد المصري.

- وبالتالي حدث انخفاض ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي من متوسطات النمو التي بلغت حوالي ٥٪ في الخمسة أعوام السابقة لعام ٢٠١١ إلى حوالي ٢٪ في الأربعم سنوات التالية لعام ٢٠١١ حيث انخفضت الصادرات المصرية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والسياحة وتحويلات العاملين من الخارج.



# التحديات والممكّنات

## الحالية في مصر

### مؤشرات الإقتصاد الكلي

#### معدل النمو الحقيقي للنتاج المحلي الاجمالي %

1,2% 1,5% 2,6% 3,8%

الربع الاول 2014/2013  
الربع الثاني 2014/2013  
الربع الثالث 2014/2013  
الربع الرابع 2014/2013

5,6% 4% 2,6% 4,5%

الربع الاول 2015/2014  
الربع الثاني 2015/2014  
الربع الثالث 2015/2014  
الربع الرابع 2015/2014

3% 4%

الربع الثاني 2016/2015  
الربع الاول 2016/2015

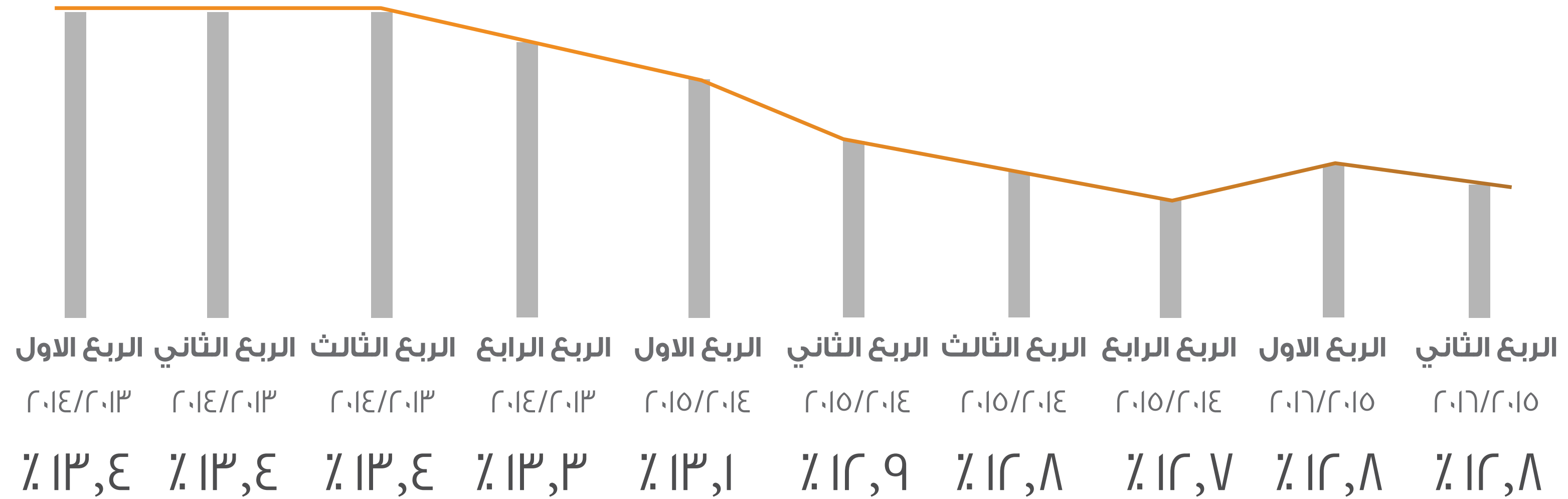
المصدر : وزارة التخطيط

# التحديات والممكّنات

## الحالية في مصر

### مؤشرات الإقتصاد الكلي

#### معدل البطالة %



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

معدل البطالة %

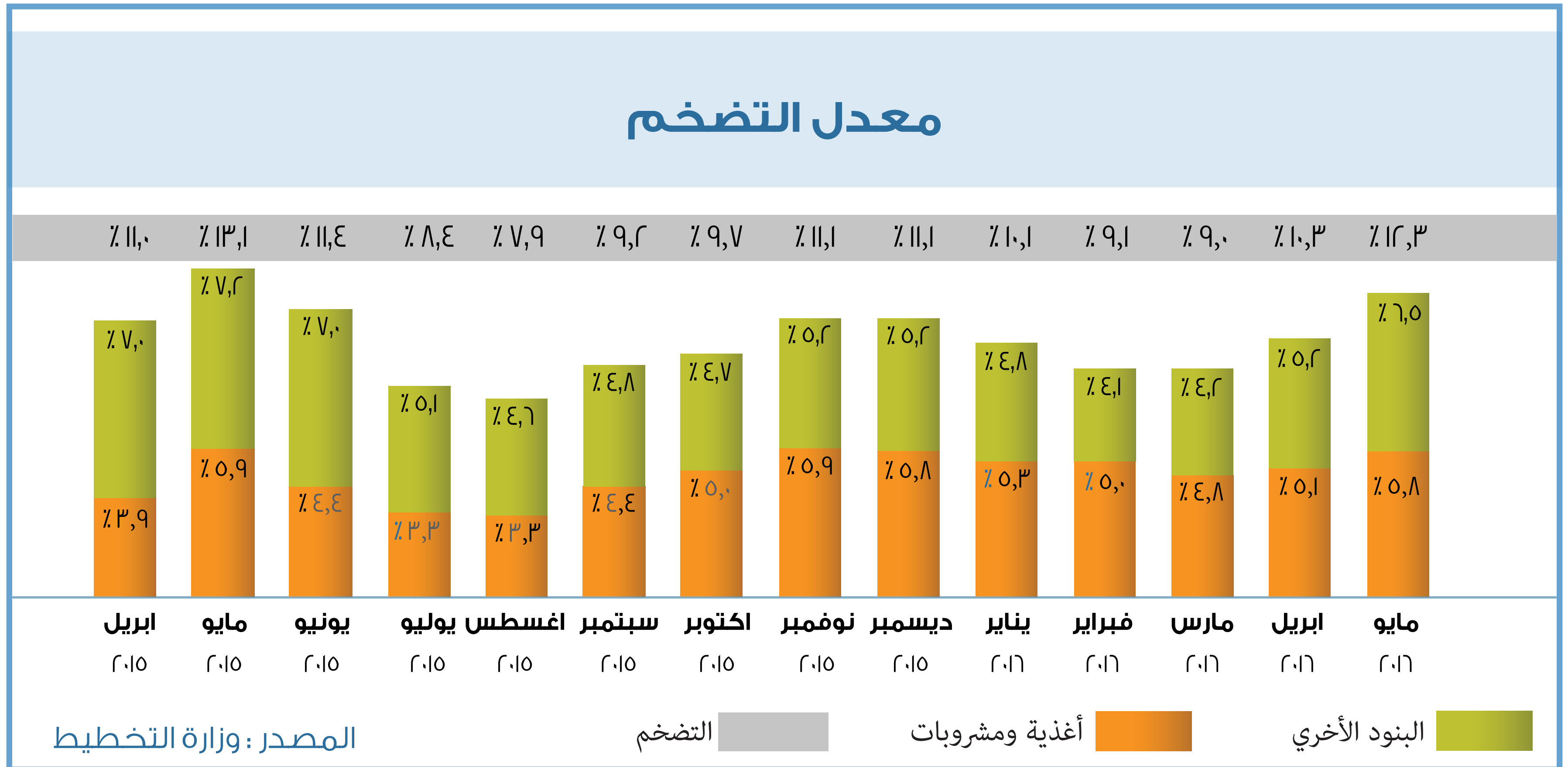




# التحديات والممكّنات

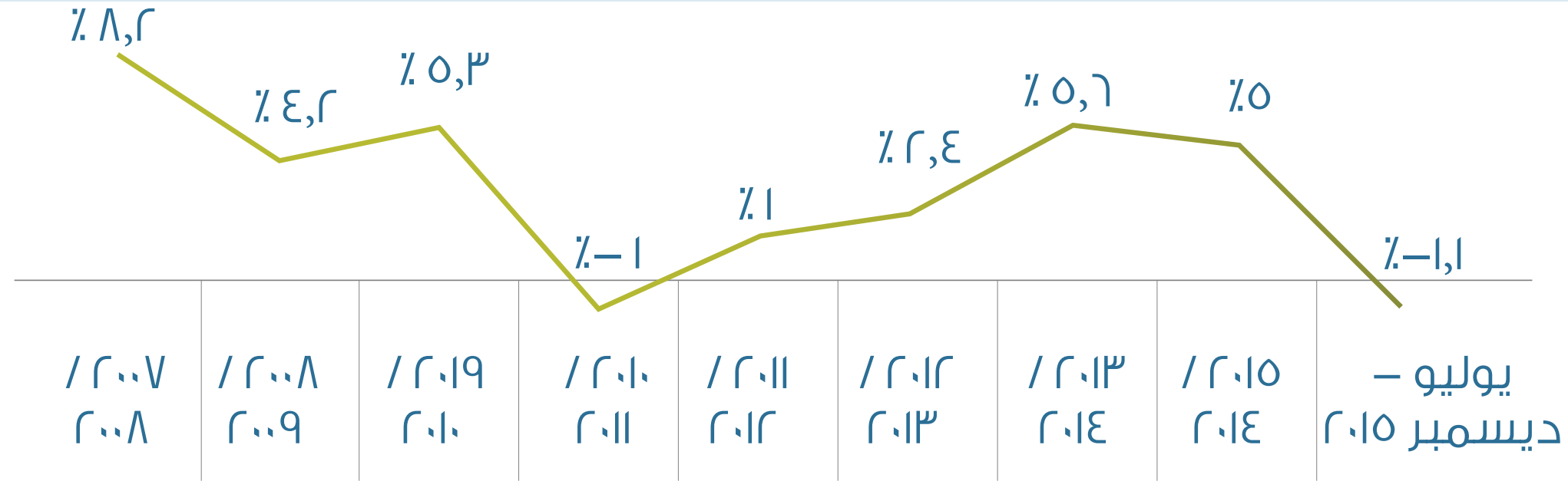
## الحالية في مصر

### مؤشرات الإقتصاد الكلي



# التحديات والممكّنات الحالية في مصر

## تطور معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي\*



\* لا يشمل تكرير البترول

## الاهمية النسبية للقطاع الصناعي البترولي وغير البترولي في الاقتصاد



باقي القطاعات



القطاع الصناعي

طبقاً لبيانات النصف الاول من العام المالي ٢٠١٥

## المؤشرات الصناعية

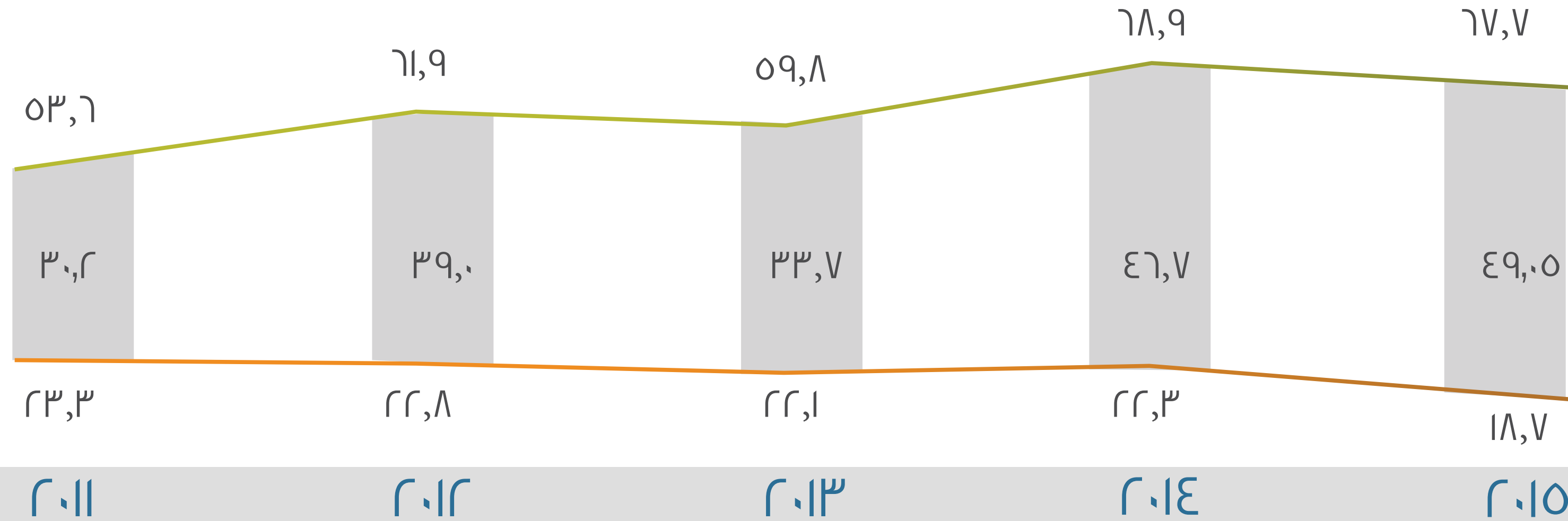


# التحديات والممكّنات

## الحالية في مصر

### مؤشرات التجارة الخارجية

تطور الصادرات والواردات غير البترولية وعجز الميزان التجاري (مليار دولار)



المصدر: الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات

الصادرات غير البترولية

الواردات غير البترولية



# التحديات والممكّنات

## الحالية في مصر

### الممكّنات

- الاستقرار السياسي.
- توافر المعرفة والتنوع في الاقتصاد المصري والصناعات والصادرات المصرية التي يمكن البناء عليها.
- الإرادة السياسية الموجهة للتنمية الصناعة وتسيير كافة أنواع الإستثمار المحلي والأجنبي في هذا القطاع بإيمان تام بأن الصناعة قاطرة للتنمية الحقيقية والمستدامة.
- وجود إرادة سياسية للتغيير الشامل.
- وجود برلمان حر منتخب ونشط.
- أغلبية الشباب في نسبة السكان وتوافر إهتمام كامل بهذا الملف وعلى الأخص تنمية ثقافة العمل الحر وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسط ومتناهية الصغر.
- وجود أساس قائم بالفعل للتنمية الصناعية وتعزيز التجارة الخارجية تم البناء عليها مباشرة بعد تقييمها.
- اعتماد إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وبدء تفعيل آليات المتابعة والتقييم الخاصة بتنفيذها.
- بناء مشروعات قومية كبرى سوف تدعم توفير عناصر البنية الأساسية اللازمة للتنمية من مياه وطرق وطاقة.



Ministry of Trade and Industry  
وزارة التجارة والصناعة

# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## الرؤية

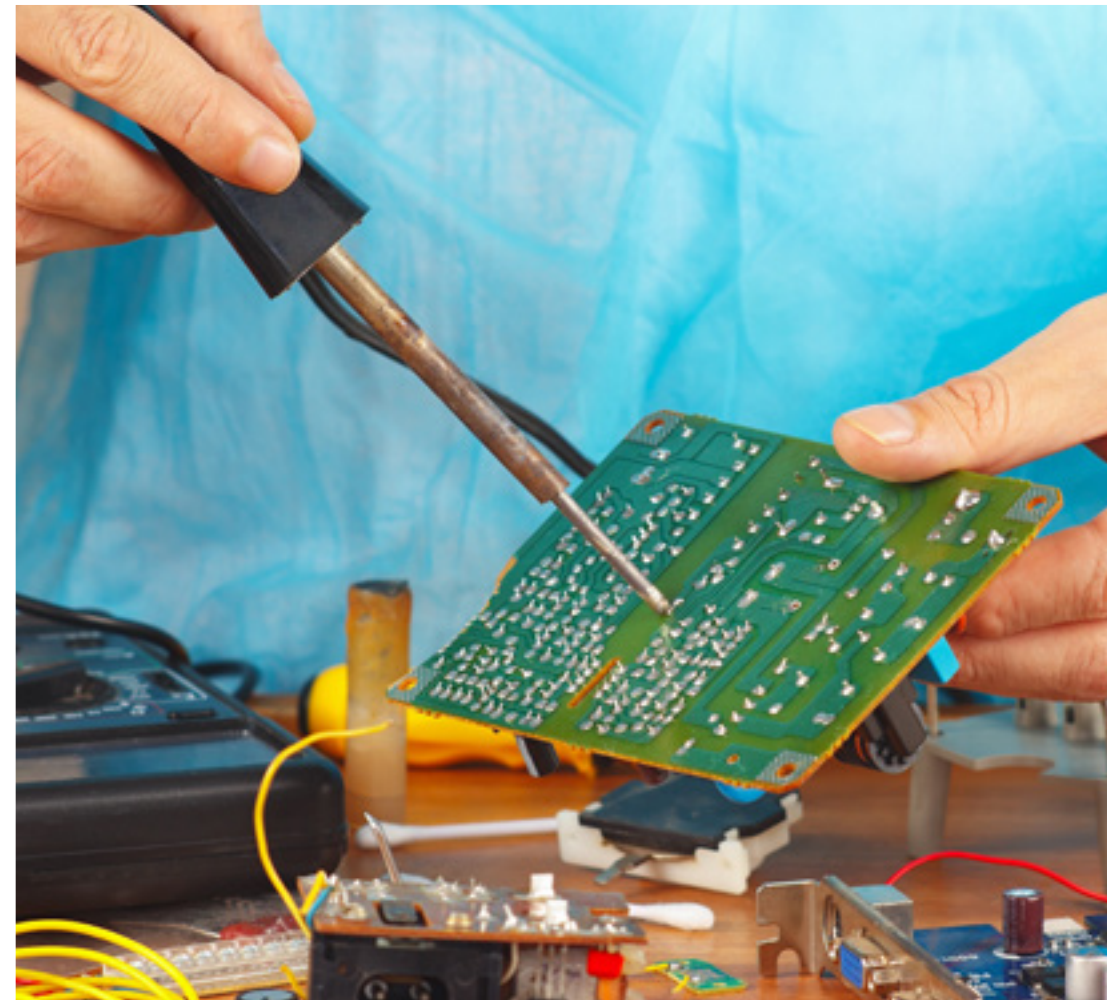
أن تكون التنمية الصناعية هي قاطرة التنمية الاقتصادية الاحتوائية والمستدامة في مصر وتلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي وقادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية



# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## المهمة

توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام القائم على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار  
لإحلال الواردات وزيادة الصادرات وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج



# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## الأهداف

زيادة معدل النمو الصناعي ليصل إلى ٨٪  
زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي من ١٧,٧٪ إلى ٢١٪ في الناتج المحلي

زيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة  
والمتوسطة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠٪

زيادة معدل نمو الصادرات ليكون ١٠٪ سنوياً  
خفض عجز الميزان التجاري بـ ٥٠٪

توفير ٣ مليون فرصة عمل لائقة ومنتجة

تحسين الأداء المؤسسي

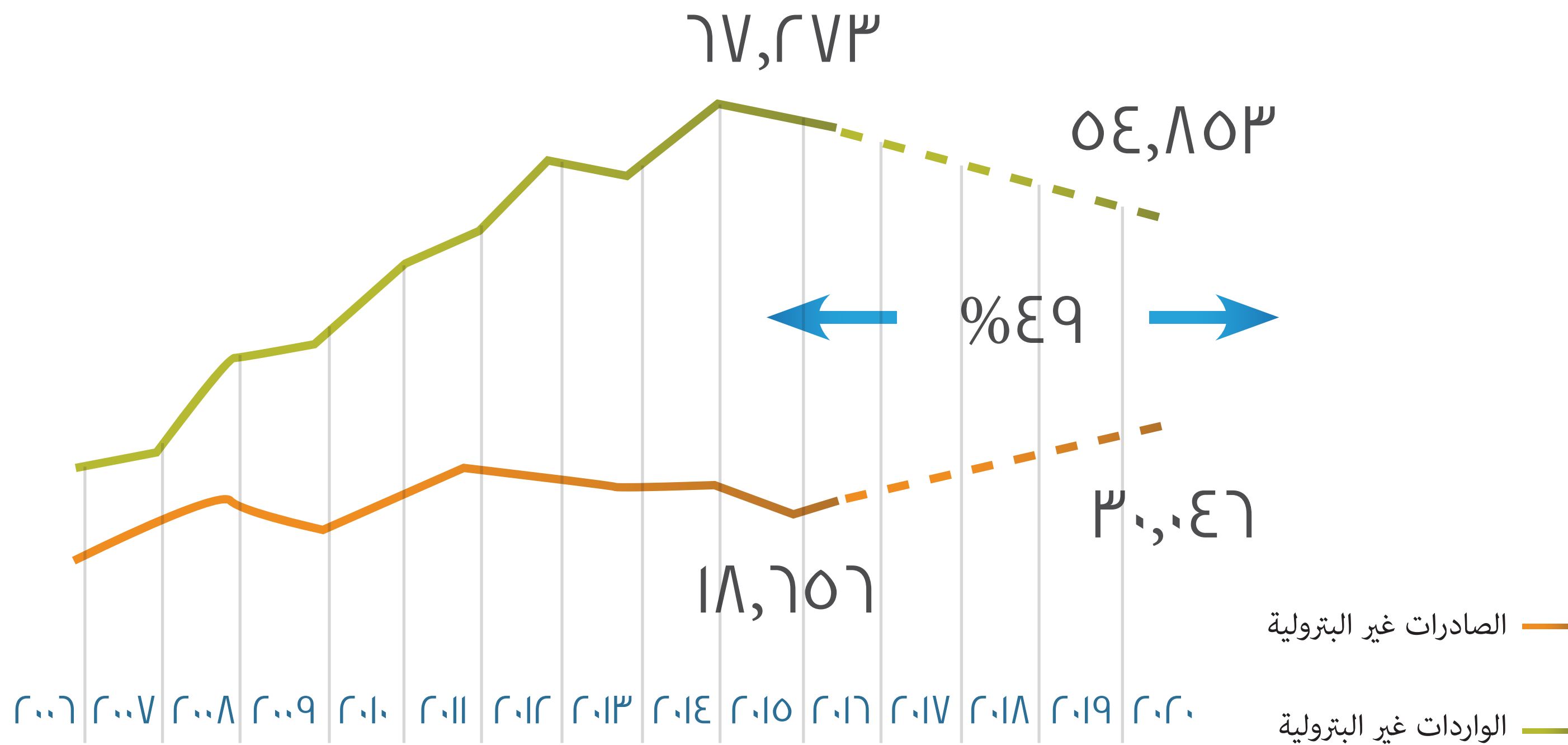




# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## الأهداف

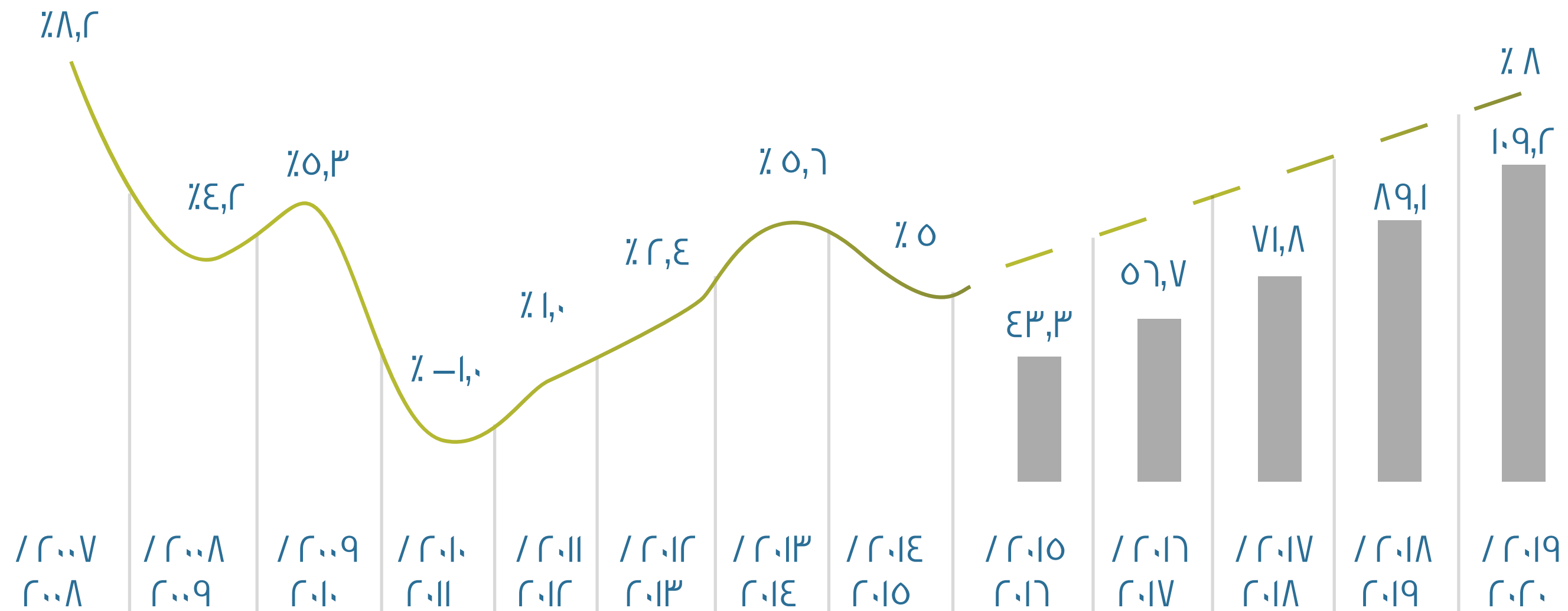
تطور الميزان التجاري للسلع غير البترولية المستهدف (مليون دولار)



# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## الأهداف

### النمو الحقيقي المستهدف لقطاع الصناعة (%) والاستثمارات المطلوبة



# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## السياسات

١. التركيز على محركات التنمية الاقتصادية التي يمكن التعويل عليها للتحرك قدماً بخطوات أسرع تتواءم وتتكامل مع كافة التوجهات العالمية والإقليمية والمحلية تستفيد من الفرص التي تتيحها وتتغلب على التحديات التي تعوقها.
٢. البناء على السياسات التجارية والصناعية المتكاملة التي أثبتت نجاحها وحققت طفرات اقتصادية في مراحل زمنية سابقة في الاقتصاد المصري، وفي دول ذات ظروف اقتصادية مماثلة لمصر.
٣. التركيز على السياسات التي تخلق فرص عمل مرتفعة القيمة من خلال زيادة الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وخاصة في القطاع الصناعي غير التقليدي لخلق تنمية حقيقية سواء على الجانب الاقتصادي أو المعرفي أو الاجتماعي أو المكاني لتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد المصري من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد صناعي متطور قائم على المعرفة وقادر على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً.

# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## السياسات

٤. الاعتماد على الحقائق والمعطيات الرئيسية المتوقعة للمؤشرات الاقتصادية للدولة خلال فترة الخمس سنوات القادمة وهي زمن الإستراتيجية والتي تتمثل في زيادة سكانية مرتقبة قد يصل فيها عدد السكان إلى ١٠٢ مليون نسمة في ٢٠٢٠ وفقاً لتقديرات الخطة الإستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠ والتي بالتبعية سوف يلازمها الآتي:

- زيادة مباشرة في الطلب على الوظائف.
- زيادة في الطلب المحلي على كل القطاعات الأساسية كقطاعات البناء والتشييد والإسكان، والصناعات والمواد الغذائية، وقطاع الملابس والمنسوجات وخلافه.
- زيادة على البنية التحتية يتم الاستعداد لها حالياً من قبل الأجهزة الأخرى بالدولة بمشروعات بنية أساسية كبرى سوف تتطلب استجابة سريعة من قبل القطاعات الصناعية ذات الصلة بالتشييد والبناء والبنية الأساسية كالأسمنت والحديد وخلافه.
- زيادة في الطلب على الغذاء والتي تستعد لها الدولة بمشروعات زراعية كبيرة يتم تجهيز لها حالياً من قبل وزارات أخرى سوف تتطلب استعداداً صناعياً سريعاً في الآلات والمعدات والأسمدة.
- زيادة في استهلاك الطاقة سوف يتطلب ذلك استعداداً لاستهلاك مرتفع من الطاقة الأمر الذي يستدعي العمل على ترشيد استخدام الطاقة في المصانع وكذلك استعداد الدولة لتوفير الطاقة اللازمة للاستهلاك الصناعي وغير الصناعي مع الأخذ في الاعتبار أن التوجهات العامة للدولة تتجه نحو الاعتماد بنسبة ٢٠٪ على الطاقة الجديدة والمتجددة.



# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## السياسات

٥. الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتشجيع ريادة الأعمال باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية والإبداع والتطوير.
٦. تدعيم وتشجيع البحث العلمي والابتكارات وخلق الربط اللازم ما بين قطاعي الصناعة والتجارة والجامعات والمراكز البحثية المحلية والدولية.
٧. إتباع المعايير والإجراءات المتوافقة مع توجهات الدولة نحو الاقتصاد الأخضر سواء في تصميم المناطق الصناعية أو في العمليات الإنتاجية.
٨. إتباع النهج المعرفي المتطور في الإنتاج الذي يحقق التنافسية المطلوبة في كل من الجودة والسعر.
٩. توفير العمالة الماهرة والتي تُعد مكون رئيسي في العملية الإنتاجية جنباً إلى جنب مع التكنولوجيا المتطورة.
١٠. الأخذ في الاعتبار البعد المكاني والاحتياجات التنموية للمحافظات المصرية لتعزيز الاستفادة من إمكانات كل محافظة وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل منها.

# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## السياسات

- حزمة حيادية تتضمن عدد من التدابير التشريعية والإجرائية والمؤسسية التي سوف يتم العمل عليها لخلق مناخ أعمال مواتي للتنمية المنشودة.
- حزمة أخرى من الحوافز الموجهة لقطاعات بعينها بشرط ربط الحصول على هذه الحوافز بتحقيق هذه القطاعات المنتقاة بتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية.

السياسات التي  
تم انتهاجها

### السياسات التجارية

استخدام أدوات السياسة التجارية بما يتوافق مع مستهدفات التنمية الصناعية من خلال حماية وتشجيع الصناعات الوليدة، ومستهدفات تنمية الصادرات بتعزيز تواجد الصادرات المصرية في الأسواق التصديرية الحالية والتوجه نحو الأسواق الواعدة مع تعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة سواء الثنائية أو الإقليمية أو الدولية مما يسمح للصناعات المصرية بتحقيق وفورات الحجم اللازمة لتحقيق التنافسية السعرية.

### السياسات الصناعية

تعميق الصناعة المحلية لتحقيق التكامل ما بين سلاسل التوريد المحلية والاندماج في سلاسل التوريد العالمية بتطبيق حزمة متكاملة وشاملة من التدابير لتشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية في القطاعات الصناعية ذات الأولوية الواعدة والتي يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل لائقة ومنتجة وتسمح بالتحول الهيكلي في هيكل الإنتاج والتصدير المصري إلى المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة والتي تعتمد على المعرفة والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتطورة.

# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## القطاعات التصنيعية والتصديرية المنتقاة

التركيز على صناعات معينة لزيادة القدرة التنافسية

## القطاعات المستهدفة لتغيير هيكل الصادرات

الصناعات اللازمة لتعزيز القيمة المضافة

- الصناعات الهندسية - صناعات الغزل والنسيج
- الصناعات الزراعية - الصناعات القائمة على المنتجات الطبيعية
- صناعات الجلود - صناعات الأثاث - الحديد والصلب

الصناعات القائمة على المعرفة العلمية والتراثية والتكنولوجيا المتطورة

- الصناعات الهندسية - صناعات الغزل والنسيج - الصناعات الكيماوية
- صناعات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات
- الصناعات الحرفية والتقليدية

الصناعات التي سيتم التركيز عليها لتعميق  
الصناعة وترشيد الواردات وزيادة الصادرات

صناعات الغزل والنسيج

الصناعات الهندسية

صناعات مواد البناء

الصناعات الكيماوية

## الصادرات ذات الجاهزية

الصناعات الغذائية

الحاصلات الزراعية

الصناعات الهندسية

مواد البناء

صناعة الملابس والمنسوجات

الصناعات الكيماوية

# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## القطاعات التصديرية المستهدفة مقسمة بالأسواق





# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## التنمية الإقليمية الصناعية

### الجهود التنموية المستهدفة

#### الجهود التنموية المستهدفة

تنشيط الاقتصاد بتنمية البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري والتركيز على الصناعات التي تتوافق مع طبيعة هذه المحافظات وممكاتها

أسيوط – المنيا – الفيوم – السويس – البحيرة –  
كفر الشيخ – بورسعيد – قنا – سوهاج – الأقصر –  
الوادي الجديد – مطروح – شمال وجنوب سيناء –  
البحر الأحمر – الغربية – أسوان

### المحافظات التي بها تعقد اقتصادي

#### الجهود التنموية المستهدفة

تنويع القاعدة الصناعية،  
الملائمة لطبيعة المحافظة،  
زيادة تنوع الإنتاج  
وتشجيع الإنتاج في  
قطاعات اقتصادية جديدة

بني سويف – الدقهلية –  
الإسماعيلية – المنوفية

### المحافظات التي بها تنوع اقتصادي

#### الجهود التنموية المستهدفة

تعميق الصناعة وتعزيز  
سلاسل القيمة المضافة

الجيزة – الإسكندرية –  
القاهرة – القليوبية – الشرقية –  
دمياط

# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## معايير العمل – البرامج والمشروعات

### برنامج التطوير المؤسسي

- 1- تطوير منظومة رسم السياسات والتخطيط والمتابعة
- 2- إعادة الهيكلة
- 3- رفع كفاءة العنصر البشري
- 4- تطوير منظومة التواصل الداخلي والخارجية

### برنامج تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني

- 1- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة التعليم
- 2- تحسين جودة المنشآت التعليمية والتدريبية
- 3- التنمية المهنية للمعلمين والمدرسين
- 4- المدرسة الجاذبة
- 5- التوعية وتحسين النظرة المجتمعية للعمل المهني
- 6- نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل
- 7- تطوير وتفعيل الإطار القومي للمؤهلات المصرية في التعليم والتدريب
- 8- رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني

### برنامج تنمية الصادرات

- 1- تطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير والاستيراد EGYTrade
- 2- تعزيز تنافسية الصادرات
- 3- تحسين المواصفات والجودة والفحص والرقابة الخاصة بالتصدير والاستيراد
- 4- تطوير اللوجستيات
- 5- تفعيل الاتفاقيات الدولية وتذليل عوائق النفاذ للأسواق
- 6- الترويج والتسويق للصادرات المصرية

### برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال

- 1- التطوير التشريعي والمؤسسي
- 2- المنصة الإلكترونية التفاعلية لتقديم الخدمات ودعم اتخاذ القرار
- 3- تطوير خدمات الأعمال
- 4- تشجيع ريادة الأعمال
- 5- تسهيل النفاذ إلى التمويل بشروط ميسرة
- 6- الحكومة

### برنامج التنمية الصناعية

- 1- الإصلاح التشريعي والإجرائي
- 2- توفير الأراضي الصناعية
- 3- توفير التجمعات الصناعية صديقة البيئة والهادفة لتعميق الصناعة
- 4- خريطة الاستثمار الصناعي بالمحافظات
- 5- تحسين جودة الصناعة
- 6- تنمية الابتكار وربط الصناعة بالبحث العلمي
- 7- تنمية صناعات الاقتصاد الأخضر
- 8- إقالة المشروعات المتعثرة



# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## الإطار المنطقي للنتائج

مساهمة الناتج الصناعي ٢١٪ من GDP

الأثر (الغاية)

تحسين  
الأداء  
المؤسسي

تحسين الإستجابة  
لاحتياجات السوق من  
العمالة المهنية المدربة

معدل نمو  
صادرات ١٠٪

زيادة مساهمة  
MSMEs  
بـ ١٠٪ في ال GDP

معدل نمو  
صناعي ٨٪

أهداف  
المحاور الخمسة

٢٢ مجمع  
صناعي متخصص

استثمارات بحوالي  
١٠٠ مليار جنيه

تشريعات  
وإجراءات داعمة

زيادة الصادرات  
إلى ٣٠ مليار دولار

٣ مليون فرصة عمل

٦٠ مليون متر  
مربع أراضي

برنامج  
تنمية الصادرات

خدمات  
لوجستية

تطوير منظومة التعليم  
والتدريب المهني والفني

ترفيق أراضي بأكثر  
من ٨ مليار جنيه

المتحصلات  
(الممكنات)

# الإطار الإستراتيجي للنتائج المستهدفة

## المراحل الزمنية للخطة – سنوات مالية

٢٠١٦-٢٠١٥

(نتائج سريعة قصيرة المدى)

- استخدام أدوات السياسة التجارية لتنمية الصادرات وترشيد الواردات.
- زيادة ميزانية مساندة الصادرات.
- تطوير التشريعات الحاكمة للتنمية الصناعية.
- توفير الأراضي.
- تذليل عثرات المصانع.
- تحسين مناخ الاستثمار.
- وضع الخطط اللازمة للإصلاح الإداري والمؤسسي.

٢٠١٧-٢٠١٦

(نتائج سريعة قصيرة المدى)

- تعزيز عمليات الترويج والتسويق للصادرات.
- توفير اللوجستيات.
- تخفيف الأعباء التصديرية.
- تحديد نوعية التجمعات الصناعية اللازمة لتحقيق التنمية وفقاً لخريطة الاستثمار الصناعي.
- تشجيع ثقافة العمل الحر وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- وضع آليات دمج القطاع غير الرسمي.
- اعتماد التشريعات اللازمة للإصلاح الصناعي والتجاري والاستثماري.
- الانتهاء من خطة الربط ما بين احتياجات الصناعة السلعية والخدمية والعمالة.
- بدء تنفيذ مخططات التطوير المؤسسي لدواوين الوزارة.

- التشغيل الكامل للتجمعات الصناعية الجاهزة.
- تطبيق التشريعات المحدثة.
- ميكنة الخدمات.
- تشغيل المراكز اللوجستية والخطوط الملاحية.
- تفعيل برامج ضمانات وإئتمانات التصدير لمضاعفة الصادرات.
- تفعيل التشغيل الكامل لعمليات إعادة الهيكلة للكيانات التابعة.

٢٠١٧-٢٠١٨ (نتائج متوسطة المدى)

- استكمال التشغيل الكامل للتجمعات الصناعية الجاهزة.
- بدء تفعيل خطة تعظيم الصادرات للسوق الأفريقية والروسية.
- الانتهاء من تنفيذ خطة التدريب والتطوير للكوادر العاملة في مؤسسات الوزارة والجهات التابعة.

٢٠١٨-٢٠١٩ (نتائج متوسطة المدى)

٢٠١٩-٢٠٢٠ (نتائج متوسطة المدى)

- تغيير هيكل الصادرات ليشمل الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة والقيمة المضافة.
- تطبيق نظم البحوث والتطوير لتعزيز جودة الصناعة المصرية.
- تطبيق منظومة الجودة الصناعية.
- بدء تحقق المؤشرات الخطة.



Ministry of Trade and Industry  
وزارة التجارة والصناعة

# الخطوات المستقبلية والمطلوب من الأطراف المعنية

# الخطوات المستقبلية

والمطلوب من الأطراف المعنية

## الخطوات المستقبلية

- استكمال الإستراتيجيات القطاعية على أساس الخطط الشاملة للخمسة محاور.

- ميزانية لكل مشروع لتصميم خطة ٢٠١٧-٢٠١٨ على أساس موازنة البرامج والأداء.

- هيكل متوازن للمؤشرات وآليات مؤسسية لجمع البيانات.

- خطة ممولة للمتابعة والتقييم.

- الاجتماع كل ستة أشهر للمراجعة والتقييم.

# الخطوات المستقبلية

والمطلوب من الأطراف المعنية

## المطلوب من الأطراف المعنية

- تحديد قائد لكل محور من الإستراتيجيات القطاعية مسئول عن تسيير الإعداد والتنفيذ والمتابعة والإخطار عن تقدم العمل.

- قيام كل جهة من جهات الوزارة بتقديم الخطة التنفيذية لما يخصها في كل مشروع وتحديد التوقيتات والميزانيات المطلوبة للتنفيذ.

- تقديم شركاء التنمية كافة العون اللازم لتنفيذ هذه الإستراتيجيات الأفقية والقطاعية.



Ministry of Trade and Industry  
وزارة التجارة والصناعة

# ما تم إنجازه في العام الأول والآثار المترتبة على ذلك







**Ministry of Trade and Industry**  
**وزارة التجارة والصناعة**